

تصحيح اختبار الفصل الثاني

الجزء الأول: (06 ن)

1) **تعريف البنك المركزي:** إنَّ بنك الجزائر هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ويعدُّ تاجرًا في علاقته مع الغير، ويحكمه التشريع التجاري. تمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كله. يقع مقرُّه في مدينة الجزائر، ويمكن له فتح فروع أو وكالات في كل المدن حيث يرى ضرورة لذلك. لا يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الربح وإنما هدفه الرئيسي هو خدمة الصالح الاقتصادي العام (من وجهة نظر الحكومة)، ولا يتعامل مع الافراد.

• وظائف بنك الجزائر الأساسية:

- الحق في اصدار العملة النقدية، لذا يدعى ببنك الاصدار.
- يعتبر بنك البنوك، ويقدم للبنوك التجارية عند الحاجة قروض مقابل فائدة، ويقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية التي تقع في حوزتها والتي سبق وأن خصمتها مقابل فائدة معينة تدعى بسعر إعادة الخصم وأيضًا تقوم بتسوية الحسابات بين البنوك التجارية عن طريق المقاصة.
- الترخيص بفتح البنوك والمؤسسات المالية، وتعديل قوانينها الأساسية وسحب الاعتماد، وكذلك الترخيص بفتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.
- حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية لا سيما في مجال العمليات مع هؤلاء الزبائن.
- هو بنك الحكومة حيث يقوم المصرف بمختلف الأعمال المصرفية الخاصة بالإدارة الحكومية حيث أنَّ هذه الأخيرة تودع ما لديها من أموال في هذا المصرف، وهو بدوره يقدم لها ما تحتاجه من قروض مختلفة الأجل، ويتولى السياسة الاقتصادية للحكومة وذلك عن طريق الرقابة على الائتمان.

2) **البنوك التجارية:** تعتبر البنوك التجارية أقدم المصارف نشأة، وهي أساس أي نظام مصرفي، وهي تلك المصارف التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع من الأفراد والهيئات، وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد متفق عليه، وهي تقوم بعمليات القرض، وكذا وضع وسائل الدفع (النقود، الصك، السفتجة)، تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل.

3) **تعريف الوديعة:** هي دين في ذمة المصرف، أي رصيد موجب للمودع.

- **الودائع تحت الطلب (الجارية):** هي ودائع يحق للمودعين استردادها متى أرادوا بدون إعلام مسبق وعلى المصرف أن يكون جاهزا لتلبية مطالبهم، وتمثّل في:
 - **حساب الصكوك:** وهو حساب شاع استخدامه من طرف الافراد (الموظفين)، ويجب أن يكون رصيده دائنا دائما، أي لا يستطيع أن يسحب أكثر من رصيده الموجب. وهذا النوع من الودائع لا تدفع البنوك عليه فوائد بل العكس المصرف يتقاضى أتعابا عند كل سحب.
 - **الحساب الجاري:** يشبه حساب الصكوك إلا أنّه يختلف عنه في نقطتين هما:
 - ✓ يستخدم الحساب الجاري من طرف رجال الأعمال والمؤسسات الصناعية والتجارية.
 - ✓ يكون الحساب الجاري دائنا، وفي هذا النوع من البنوك لا تدفع البنوك عليه فوائد. ويمكن أن يصبح الحساب الجاري مدينا، وفي هذا النوع من الودائع يعتبر المصرف دائنا أي مقرضاً لذلك يأخذ المصرف فوائد تحسب على أساس المدّة التي يظل فيها الحساب مدينا.

الجزء الثاني: (06 ن)

(1) الظاهرة التي تتحدّث عنها الوضعية هي: البطالة.

- **تعريف البطالة:** هي تعطل العمّال كلياً أو جزئياً أو عدم توفّر العمل للأشخاص القادرين عليه والرّاعبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد لكن دون جدوى.
- (2) لا تعني هذه الظاهرة في سني هذا. لأنني لازلت أزال دراستي ولا أبحث عن عمل.
- (3) الآثار المترتبة عن البطالة:
- **الآثار الاقتصادية:**

- **ضعف الإنتاج:** عندما تقوم المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد بشكل كبير على اليد العاملة بتسريح عدد من العمّال فإن ذلك يؤدّي إلى انخفاض في حجم الإنتاج وبالتالي تراجع النمو الاقتصادي.

- **ضعف الاستهلاك:** البطالة تؤدّي إلى ضعف القدرة الشرائية لفئة البطّالين وكلّما زادت البطالة كلّما ضعف الاستهلاك على المستوى الوطني، وبتفاهم هذه الظاهرة نصل الى الكساد.

• **الآثار الاجتماعية:**

- **نفسي الآفات الاجتماعية:** تؤدّي البطالة إلى ظهور فئة من النّاس عديمي الدّخل الأمر الذي يؤدّي إلى فقرهم وتفشي ظاهرة السرقة والانحلال الخلقي والمتاجرة في الممنوعات.

- الهجرة: نتيجة للبطالة والفقر يقوم البعض بالهجرة إلى الخارج بغية العمل حتى ولو كان بشروط غير لائقة أو مهنيّة وفي ظروف أقرب للعبوديّة. وبلا شك فإن للهجرة آثار نفسيّة واجتماعيّة سيّئة على المهاجرو على ذويه.

• الأثار السّياسيّة:

- انعدام الاستقرار الأمني والسياسي: عدم الاستقرار الاجتماعي يقود في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي، فالبطالة تصيب الفرد باليأس والإحباط ممّا يجعله عرضة سهلة للجماعات الإجرامية والمتطرّفة تجنده للقيام بالأعمال الارهابية.

4) الحلول التي تراها مناسبة لحل هذه الظاهرة (اجراءات التخفيف من البطالة):

- تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية عن طريق الشراكة ومنحهم الامتيازات المادية والمالية لحثهم على فتح مناصب شغل جديدة.

- إنشاء صندوق التأمين على البطالة لتقديم منح للبطالين لتأمين الحد الأدنى من القدرة الشرائية.
- اتباع سياسة تخفيض ساعات العمل مع المحافظة على نفس الأجر من جهة، وتشجيع التقاعد المسبق من جهة اخرى، بهدف خلق مناصب شغل اضافية.

- منح الشّباب البطال قروضاً مصّغرة بمعدّلات فائدة مدعّمة من أجل إنشاء مؤسّسات صغيرة.

الجزء الثالث: (08 ن)

1) سياسة التّجارة الخارجيّة المتّبعة من قبل هذه الدّولة فيما يتعلّق بالسيّارات: سياسة الحماية.

• مبدأ (سياسة) الحماية: يدعو هذا المبدأ إلى تدخّل الدّولة عن طريق مجموعة من الإجراءات والقيود المختلفة لحماية التّجارة الخارجيّة.

2) تحديد أهداف هذه السّياسة: وذلك لتحقيق أهداف معيّنة نوجز بعضها فيما يلي:

- حماية الصّناعة المحليّة الناشئة.

- حماية الأسواق المحليّة من سياسة الإغراق التي تتّبعها بعض الدّول المصدّرة لسلع رخيصة.

- زيادة إيرادات الخزينة العموميّة من أمثلتها الرّسوم الجمركيّة.

- تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

3) من أجل معرفة قيمة السيّارة في كل حالة:

أ) العمليّة التي يجب القيام بها: الصّرف.

• **تعريف الصرف:** يعرف الصَّرف بأنه مبادلة عملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى، مثل مبادلة الدِّينار الجزائريّ بالدُّولار الأمريكي أو غيره من العملات.
(ب) تتمُّ هذه العمليَّة: سوق الصرف.

• **شرحها: تعريف سوق الصرف:** هو السُّوق الَّذِي تتمُّ فيه عمليَّة مبادلة العملات الأجنبيَّة المختلفة، ويقصد به أيضاً شبكة العلاقات الَّتِي تربط مختلف الأطراف المشاركة في مجال الصرف. وهذه الأطراف هي:
المصدِّرون، المستوردون، السيَّاح ...، البنوك التِّجارية، سمسرة الصرف الأجنبي، لبنك المركزيّ.

• **تحديد انواعها:** أنواع سوق الصرف

- سوق الصرف بين البنوك: هو عبارة عن السُّوق المحليّ للصَّرف الَّذِي يتشكَّل من مختلف البنوك المحليَّة الَّتِي تقوم ببيع وشراء العملات الأجنبيَّة داخل البلد الواحد.

- السُّوق العالمي للصَّرف: هو عبارة عن مختلف مراكز الصرف الأجنبي المنتشرة عبر أرجاء العالم والمرتبطة ببعضها البعض بشكل مستمر بواسطة مختلف شبكات الاتِّصال الحديثة، وهذه المراكز تعتبر بمثابة سوق عالمي واحد للصَّرف. أهم هذه المراكز نجد: مركز نيويورك (الولايات المتَّحدة)، لندن (بريطانيا)، زيوريخ (سويسرا)، طوكيو (اليابان)، فرانكفورت (ألمانيا)، هونغ كونغ (الصين).
(ج) إذا علمت أنَّ 1 دينار محليّ يساوي 0.0085 يورو. حساب قيمة السيَّارة حسب الحالتين:

الحالة 01: قيمة السيَّارة المصنوعة محلياً:

التكلفة الاجمالية للسيَّارة = قيمة السيَّارة شبه تامَّة الصُّنع بالدينار المحلي + مصاريف التَّركيب.

قيمة السيَّارة شبه تامَّة الصُّنع بالدينار المحلي = $0.0085 / 6375 = 750000$ دينار محليّ.

التَّكلفة الاجماليَّة للسيَّارة = $000750 + 000300 = 1000050$ دينار محليّ.

الحالة 02: قيمة السيَّارة المستوردة:

قيمة السيَّارة المستوردة = $0.0085 / 10200 = 1000200$ دينار محليّ.

التعليق: وعليه السيَّارة المصنوعة محلياً أقل تكلفة من السيَّارة المستوردة.